مشروع بيان

يلقيه وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية نيابة عن المجموعة العربية

خلال الاجتماع الثامن لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من كافة جوانبه

البند الأول:
تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بما في ذلك منع ومكافحة تسرب الأسلحة الصغيرة والخفيفة أو نقلها بصورة غير شرعية للأشخاص والكيانات غير المرخص لهم بذلك

27 يونيو إلى الأول من يوليو 2022

يرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أعرب لكم عن التهنئة باسم المجموعة العربية على توليكم رئاسة الاجتماع الثامن لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من كافة جوانبه.

وأؤكد دعم المجموعة العربية لجهودكم من أجل إنجاح أعمال الاجتماع الثامن تحقيقاً للأهداف السامية التي نصبو إليها جميعاً، بما يمهد الطريق أمام عقد مؤتمر المراجعة الرابع لبرنامج العمل والمقرر عقده خلال عام 2024.

السيد الرئيس،

يشهد العالم خلال الفترة الماضية مزيداً من التوترات والأزمات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتعرقل من عجلة التنمية لمختلف الدول، والتي تفاقمت أوضاعها جراء تبعات جائحة "كورونا"، في ظل استمرار نشوب العديد من النزاعات المسلحة بمختلف المناطق والدول، والتي نجم عنها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بمساعدة بعض الأطراف من الدول وغير الفاعلين من الدول، واستخدمت من قبل الجماعات الإرهابية في تهديد السلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، فإن المجموعة العربية تؤكد على أهمية دعم التنفيذ الشامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة والقضاء على الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة من كافة جوانبه، وذلك من أجل استعادة الأمن والاستقرار في مختلف المناطق.

السيد الرئيس،

إدراكاً من المجموعة العربية لما يطرحه الاجتماع الثامن من موضوعات ذات أهمية خاصة لتحقيق الأمن والاستقرار، فإننا نتطلع إلى تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء حول الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن وما تتضمنه من أهداف وتوصيات يمكن البناء عليها مستقبلاً في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالبند الأول من الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بما في ذلك منع ومكافحة تسرب الأسلحة الصغيرة والخفيفة أو نقلها بصورة غير مشروعة للأشخاص والكيانات غير المرخص لهم بذلك، فإن المجموعة العربية تود تأكيد ما يلي:

1- **دعم استمرارية برنامج عمل الأمم المتحدة كأداة دولية أظهرت فاعليتها في تناول موضوعات الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولأكثر من عشرين عاماً، أخذاً في الاعتبار ضرورة الالتزام التام بولاية برنامج العمل.**
2- **حق الدول في تصنيع وامتلاك والاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، على ضوء حقها الشرعي في الدفاع عن النفس سواء بصفة فردية أو جماعية وفقاً لأحكام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول اتساقاً مع المادة الثانية من الميثاق.**
3- **عدم مشروعية نقل الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى أي جماعات أو كيانات أو أشخاص دون الحصول على إذن مسبق من الدولة المستقبلة للأسلحة ووفقاً للمعايير التوافقية الدولية ذات الصلة.**
4- **تحلي كافة الدول، خاصة المنتجة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، بالمسئولية والوفاء بالتزاماتها الدولية بحظر إمداد الجماعات الإرهابية والكيانات غير الشرعية بهذه الأسلحة، ومنع الاتجار بها مع الجهات غير الحاصلة على ترخيص رسمي من حكومة الدولة المستوردة و /أو المصدرة.**
5- **رفض المحاولات المتكررة لتوسيع نطاق عناصر برنامج عمل الأمم المتحدة ليشمل مفاهيم أو موضوعات غير توافقية بما في ذلك مسألة**

الذخائر التقليدية، أخذاً في الاعتبار تناولها في أطر أخرى داخل الأمم المتحدة ووكالاتها.

6- عدم الربط بين برنامج عمل الأمم المتحدة، وأي اتفاقيات أو معاهدات أو صكوك قانونية لا تتمتع بالتوافق على المستوى الدولي، أخذاً في الاعتبار طبيعة برنامج العمل باعتباره إعلاناً سياسياً وليس اتفاقاً ملزماً للدول الأعضاء.

7- أهمية دور المنظمات الإقليمية في تنسيق الجهود وتسهيل دعم الدول بما يسهم في تنفيذ برنامج عمل الأسلحة الصغيرة والخفيفة على المستوى الاقليمي.

وشكراً جزيلاً.